

التجارة الدولية وسياساتها:

تعتبر التجارة الدولية من العوامل الرئيسية التي تشكل دعامة أساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في العديد من البلدان. تلعب التجارة الدولية دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد العالمي وتكامل العلاقات بين الدول.

1- مفهوم التجارة الدولية: هي مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صورة سلع أو خدمات أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون في وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكثر حاجات ممكنة.

2- أهمية التجارة الدولية: تتمثل أهميتها في:

- تؤدي إلى زيادة الدخل القومي اعتماداً على التخصيص والتقسيم الدولي للعمل.
- إقامة العلاقات الدولية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.
- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.
- تعتبر منفذاً لتصريف الفائض الإنتاج عن السوق المحلية.
- الارتقاء بالأذواق وتحقيق كافة المتطلبات والرغبات وإشباع الحاجات.
- نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

3- مفهوم سياسة التجارة الخارجية:

هي مجموعة الإجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها مع الخارج، وذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.

4- أنواع سياسات التجارة الدولية:

◀ **السياسة الحمائية:** هي تبني الدولة لمجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها التي تهدف إلى حماية الصناعات المحلية والاقتصاد الوطني من التأثيرات السلبية للتنافس الأجنبي. يتم ذلك عادة من خلال فرض عوائق تجارية مثل الرسوم الجمركية والحواجز التجارية الأخرى، والتي تجعل السلع الأجنبية أقل جاذبية اقتصادياً مما يعزز استهلاك السلع المحلية ويحمي الصناعات الوطنية. تتمثل أدواتها في:

• **الأدوات السعرية:**

- ✓ الرسوم: الرسوم الجمركية، الرسوم النوعية، الرسوم القيمة، الرسوم المركبة.
- ✓ نظام الإعانات.
- ✓ نظام الإغراق.

• **الأدوات الكمية:**

- ✓ نظام الحصص.
- ✓ الحظر.
- ✓ تراخيص الاستيراد.

• **الأدوات التجارية:**

- ✓ المعاهدات التجارية.
- ✓ الاتفاقات التجارية.
- ✓ اتفاقيات الدفع.

◀ **سياسة التبادل الحر:** هي عدم فرض أي قيود من شأنها إعاقة أو عدم تشجيع التبادل الاختياري للسلع والخدمات بين الدول، وتسمى بحرية التجارة. تتمثل أدواتها في:

- التكامل الاقتصادي.
- التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية.
- تحرير التعامل في الصرف الأجنبي (التعريم).